الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية
2021 -2025
و الاحتلال الإسرائيلي



- قروض السلطة الفلسطينية من القطاع المصرفي الفلسطيني :

تشكل قروض القطاع المصرفي الفلسطيني الجزء الأكبر من الدين المحلي للحكومة الفلسطينية. اضطرت السلطة لاعتماد متزايد على القطاع المصرفي لتغطية التزاماتها المالية، مثل رواتب الموظفين، في ظل الأزمة المالية التي تمر بها منذ أواخر عام 2021 وتفاقمت بسبب اقتطاع إسرائيل لأموال المقاصة.

هذه القروض تُعتبر تراكمية وتشمل جميع الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية.

حيث بلغ إجمالي الدين المحلي المستحق على الحكومة الفلسطينية حتى فبراير 2025 نحو 10 مليارات شيكل، منها حوالي 6.42 مليار شيكل لصالح القطاع المصرفي الفلسطيني.

- سبب الحاجة للقروض:

*** الأزمة المالية:**

دفعت الأزمة المالية المتفاقمة، والناتجة عن اقتطاع إسرائيل لأموال المقاصة وتراجع الدعم الدولي، السلطة إلى الاعتماد على البنوك.

*** تغطية الالتزامات:**

تم اللجوء إلى البنوك لتغطية الالتزامات الرئيسية، وعلى رأسها صرف رواتب الموظفين العموميين.

- القروض الخارجية للسلطة الفلسطينية:

تعتمد السلطة الفلسطينية في قروضها الخارجية بشكل أساسي على المؤسسات العربية والدولية، حيث بلغ الدين الخارجي المستحق على الحكومة الفلسطينية 4.72 مليار شيكل حتى نهاية شباط/ فبراير 2025. تأتي هذه القروض لمواجهة الأزمة المالية المتفاقمة، خاصة مع تراجع الدعم الدولي واقتطاع إسرائيل لأموال المقاصة. شهدت المساعدات المالية الدولية، بما فيها الأوروبية والأمريكية، تراجعاً ملحوظاً منذ عام 2017، مما خلق فجوة مالية.

- إيرادات السلطة الفلسطينية لعام 2024:

*** الأيرادات:** بلغت إيرادات السلطة الفلسطينية لعام 2024 ما قدر بـ 14 مليار شيكل.

- **معوقات:**
* **إيرادات المقاصة:** (إيرادات الضرائب بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل). مثل ضرائب الاستيراد و التصدير و المعابر الحدودية. و قُدرت بـ 9.3 مليار شيكل، بعد خصم 3% بدل إدارة للجانب الإسرائيلي.
* **تراجعا لإيرادات:** إجمالي الإيرادات المحققة خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 49% من الإيرادات المقدرة، ليصل إلى 6.9 مليار شيكل.

- **الوضع الاقتصادي في 2024:**
شهد الاقتصاد الفلسطيني انكماشاً حاداً قدر بحوالي 28% في عام 2024.
* **قيود اقتصادية:**
تفرض القيود على حركة الأفراد والتجارة والمعابر قيوداً شديدة، ما قلل من الطاقة الإنتاجية للمنشآت الاقتصادية.

- **المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية:**
المساعدات الخارجية تغطي أقل من 9% من موازنة فلسطين لعام 2025.
* اعتمدت الحكومة الفلسطينية في موازنة العام 2025 على مساعدات خارجية بقيمة 1.776 مليار شيكل فقط، لتغطي أقل من 9% من إجمالي النفقات العامة، ما يسلط الضوء على محدودية الدعم الدولي في مواجهة التحديات المالية المتفاقمة.

* الاتحاد الأوروبي أعلن عن مساعدات بقيمة 1,6 مليار يورو تقريبا 6 مليار شيكل، حتى 2027 لـ"تعزيز" قدرة السلطة الفلسطينية. .

* مساعادات البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يعمل البنك الدولي بشكل وثيق مع شركاء التنمية لمساندة جهود الإغاثة العاجلة للمتضررين في غزة.

بتعبئة الموارد من خلال عمليات إعادة هيكلة المشروعات والصناديق الاستئمانية التي يديرها والتي تقدم المساعدة إلى الفئات الأشد فقرا والأولى بالرعاية. وتستخدم الأموال التي تمت حشدها لتوفير التدخلات المنقذة للحياة، بما في ذلك الإمدادات الطبية الطارئة والغذاء والماء. ويجري تنفيذ هذه الأنشطة من خلال منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، بناء على قدرتها على العمل على الأرض أثناء الصراع.

- فاتورة رواتب السلطة الفلسطينية:

* فاتورة رواتب السلطة الفلسطينية تشير إلى إجمالي ما تدفعه الحكومة من رواتب شهرية للموظفين المدنيين و العسكريين على رأس عملهم والمتقاعدين منهم.

* غالبًا ما تتجاوز فاتورة الرواتب حجم الإيرادات الفعلية للسلطة في بعض الفترات، مما يؤدي إلى أزمات مالية.

* تلجأ السلطة لدفع نسبة مئوية من الرواتب بدلاً من كامل الرواتب، وذلك مع وجود حد أدنى للراتب تضمنه الوزارة لتخفيف الأعباء على الموظفين الأقل دخلاً.

* تعاني شريحة كبيرة من الموظفين من تدني نسبة ما يتقاضونه من رواتب، مما يؤثر على معيشتهم اليومية.

- شروط القروض في البنوك الفلسطينية (القروض الشخصية و الشركات)

تختلف شروط القروض في البنوك الفلسطينية حسب نوع القرض، لكن بشكل عام تتضمن الشروط الأساسية انتظام تحويل الراتب، تجاوز عمر العميل سن معين عند سداد آخر قسط (حوالي 60-70 سنة)، عدم وجود أقساط أو التزامات مالية أخرى تتجاوز نسبة معينة من الدخل الشهري (غالبًا 50%)، ووجود دخل إضافي مثبت بالوثائق، وتقديم الضمانات اللازمة مثل العقارات أو الكفلاء.

- شروط عامة للقروض الشخصية:

* **انتظام الراتب:** يجب أن يكون الراتب منتظمًا ومحولًا إلى البنك لفترة زمنية معينة.
* **تجاوز العمر:** يجب ألا يتجاوز عمر العميل عند سداد آخر قسط سنًا محددة، تختلف بين 60 و 70 عامًا حسب البنك ونوع القطاع الذي يعمل به (عام أو خاص).
* **نسبة الأقساط:** يجب ألا تتجاوز نسبة الأقساط الشهرية للقرض 50% من صافي الدخل الشهري للعميل.
* **الدخل الإضافي:** يجب توثيق أي دخل إضافي يتم اعتماده في احتساب دخل العميل.
* **السجل الائتماني:** يجب أن يكون السجل الائتماني للعميل جيدًا.
* **وثائق إضافية:** تشمل الهوية الشخصية، وكشف حساب بنكي

حديث، وكتاب تعهد بتحويل الراتب.

- شروط خاصة ببعض أنواع القروض:

*** القروض السكنية:** قد تتطلب وجود طابو للعقار أو الأرض الاستثمارية، وأن يكون المشروع قائمًا لفترة معينة.

*** القروض التجارية:** تشمل تقديم مستندات دراسة الجدوى، وإثبات وجود تدفقات نقدية كافية للمشروع، وضمانات مثل الرهن النقدي أو العقاري.

*** القروض للمهن الحرة:** قد تتطلب وثيقة عضوية في نقابة معنية، ورخصة مهن سارية، وشهادات خبرة.

*** نصائح هامة:**

تختلف الشروط بين البنوك الفلسطينية المختلفة وأنواع القروض المتعددة.

By: Haytham Zeidan
https://archive.org/details/@wazefapress
21.09.2025

إقرأ أيضا:

دولة فلسطين و الاحتلال الإسرائيلي
https://archive.org/details/Occupied_Palestine

المصادر:

* المفوضية الأوروبية
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_1055

* مجموعة البنك الدولي
https://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/overview

* المواقع الإلكترونية لبنوك فلسطينية مختلفة